تقرير حصر المؤسّسات والدراسات حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بجهة الكاف

Cofinancé par l'Union européenne

تقرير حصر المؤسّسات والدراسات حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بجهة الكاف

مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

، ص.ب. 105، 1003 حي الخضراء
تونس-الجمهورية التونسية
الهاتف : 511 790 71 216+ الفاكس : 611 773 71 216+
www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
www.youtube.com/@cawtarvid2796
x.com/cawtar_ong

تم إنجاز هذا البحث بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) وذلك في إطار مشروع صلة (Silaة).



الفــهرس

المقدمة	2
سياق المشروع	2
أهداف التقرير	3
المنهجية	3
تقديم الجمعيات على ضوء الحصر	4
مصادر البيانات	8
المبادرات الحالية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي	9
معايير اختيار المشاريع/المبادرات	9
وصف المبادرات الحالية	12
الشراكة والتعاون على المستوى المحلّي	13
أهم المحاور المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي	14
الممارسات الجيّدة	15
الفجوات والفرص	18
مبادرات شراكة بين القطاع الاكاديمي والجمعيات	18
فرص التعزيز	19
أهم التوصيات المقترحة	22
الخاتمة	23
قائمة المراجع المعتمدة للتحليل	24
الملاحق	26

يهدف هذا التقرير إلى تقديم أهم المبادرات والاستراتيجيات للوقاية، في القطاع الجمعياتي وفي الوسط الأكاديمي. كما يحاول الوقوف عند الفرص لتعزيز تأثير جهود الوقاية والفجوات التي تحول دون ذلك.

المقدمة

سياق المشروع:

تمثل ولاية الكاف، الواقعة في الشمال الغربي التونسي، نموذجًا دالًا على التحديات المركّبة التي تواجهها المناطق الداخلية في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. فالجهة، التي تتسم بطابعها الريفي وتضاريسها الجبلية وقربها من الحدود الجزائرية، تعاني من هشاشة اقتصادية وبُنى تحتية محدودة، مما ينعكس بشكل مباشر على أوضاع الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والفتيات. رغم التحسن النسبي في مؤشرات التعليم، بما في ذلك ارتفاع نسبة الفتيات في التعليم العالي، إلا أنّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تعيق إدماجهن في سوق الشغل، وتدفع الكثير منهن نحو أشكال هشّة من العمل أو نحو الاعتماد الاقتصادي على الأسرة، مما يزيد من مخاطر التعرّض للعنف بمختلف أشكاله.

على هذا الأساس، تبرز أهمية تعزيز الفضاءين الأكاديمي والجمعياتي كرافعتين أساسيتين في الاستجابة لهذه الظاهرة المعقدة. على المستوى الجمعياتي، تشهد ولاية الكاف ديناميكية واضحة منذ سنوات، بفضل جهود منظمات محلية مثل جمعية المرأة والمواطنة، جمعية جسور، جمعية حرايز الكاف، وجمعية إنصاف، إلى جانب مؤسسات عمومية على غرار المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، ومركز «منارة» للإنصات والتوجيه، والتنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد المرأة والطفل. هذه الأطراف تعمل بشكل تشاركي على توفير فضاءات آمنة للنساء، وتقديم الدعم النفسي والقانوني، إلى جانب تنظيم حملات توعية وتكوين للمتدخلين المحليين. وقد ساهم هذا الحراك في تفعيل مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، رغم الصعوبات المتواصلة في التنزيل الفعلي لأحكامه، وخاصة فيما يتعلق بالإيواء والحماية القضائية الفورية.

أما على المستوى الأكاديمي، فجهة الكاف تحتضن عددًا من المؤسسات الجامعية التي يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في إنتاج المعرفة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتكوين الكفاءات المتخصصة. من بين هذه المؤسسات، يبرز المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالكاف، الذي يقدّم برامج في العلوم الإنسانية والاتصال، إلى جانب المعهد العالي للموسيقى والمسرح. رغم هذا، فإنّ الطابع المحدود للبحوث الأكاديمية في هذا المجال، وغياب مقاربات متعددة التخصصات، يشكّل تحديًا قائمًا، يستدعي تحفيز البحث العلمي وربطه بالواقع الميداني من خلال شراكات مع الجمعيات والمنظمات الدولية العاملة في الجهة.

كما أنّ ضعف التنسيق المنهجي بين الفاعلين الأكاديميين والجمعيات الناشطة يحدّ من نجاعة الاستجابة الجماعية، رغم وجود مقوّمات واضحة لبناء منظومة محلية متكاملة للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد أظهرت الدراسات الميدانية المنجزة في الكاف (مثل تقرير «حماية النساء ضحايا العنف بين النص والواقع» لجمعية المرأة والمواطنة) أن العديد من النساء لا يتمتعن بالحماية الكافية، وأنّ تدخّل المؤسسات المعنية لا يزال يعاني من التأخر والتجزئة وضعف التنسيق، ما يؤدي في بعض الحالات إلى تفاقم وضعية الضحية، كما في حالة المرأة التي توفيت يوم 8 ماي 2021 في ولاية الكاف بعد تعرّضها للعنف من قبل زوجها، رغم أنها كانت قد تقدّمت بشكوى إلى مركز الشرطة قبل وقوع الجريمة بأيام دون أن تتلقى الحماية اللازمة.

إنّ هذا السياق المعقّد يبرز الحاجة إلى تعزيز الجهود المشتركة بين الجامعة والمجتمع المدني، بهدف إنتاج معرفة محلية قادرة على فهم الظاهرة في أبعادها المتداخلة، وبناء قدرات مستدامة تضمن استجابة وقائية وناجعة. كما يمكن أن يشكل هذا التعاون أساسًا لوضع برامج تدريبية وتربوية تتوجّه للشباب، ولفاعلين ميدانيين، ولصانعي القرار، ضمن مقاربة شاملة ترتكز على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

أهداف التقرير:

يهدف هذا التقرير إلى إجراء حصر للمبادرات المحلية المتعلّقة بالوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي في ولاية الكاف، وذلك على مستوى **الجمعيات والمجال الأكاديمي**، من خلال:

1. **تحديد المبادرات والأنشطة القائمة** في مجال الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، سواء داخل منظمات المجتمع المدني أو ضمن المؤسسات الأكاديمية.
2. **تحليل طبيعة التدخلات** والفاعلين المحليين المعنيين.
3. **رصد الفجوات والصعوبات** التي تواجهها هذه المبادرات، سواء من حيث الموارد أو التنسيق أو التأثير المجتمعي.
4. **اقتراح توجهات وتوصيات عملية وقابلة للتنفيذ**، تستند إلى المعطيات الميدانية، بهدف تحسين جهود الوقاية وتعزيز فاعلية المبادرات، مع مراعاة خصوصيات السياق الجهوي.

المنهجية

لإنجاز هذا الحصر ، تم اتباع منهجية متعددة المصادر لضمان جمع معطيات حول واقع الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي في جهة الكاف. ركزت هذه المنهجية على دمج المعطيات النوعية من خلال زيارتين ميدانيّتين لمدينة الكاف، بالإضافة إلى مقابلات هاتفية وحصر شامل للجمعيات المحلية وكذلك جمع معطيات توجد على مواقع رقمية (منصات وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي) لجمعيات محلية ومواقع المؤسسات الجامعية المعنية... وكذلك تقارير تتعلّق بمسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي على الصعيدين الوطني والمحلّي.

في إطار الزيارة الميدانية الأولى (فيفري 2025)، نظم فريق العمل مجموعة تركيز (Focus Group) بمركز تديره جمعية جسور المواطنة بالكاف، شارك فيها حوالي 12 ممثلاً عن ست جمعيات ومنظمات محلية تنشط في مجالات حقوق الإنسان، النوع الاجتماعي، الإعاقة، والتنمية التربوية مثل المنظّمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية المرأة والمواطنة وجمعية أولياء وأصدقاء المعوقين والجمعية التونسية للإنماء التربوي بالكاف وجمعية هنّ. مثّلت هذه الجلسة فرصة لتبادل وجهات النظر حول واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي في الجهة، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الفاعلين المحليين في معالجته. وتم خلال النقاش التمييز بين الإنتاج الأكاديمي حول الموضوع والمبادرات الميدانية للجمعيات، كما طُرحت أسئلة موجَّهة سمحت بجمع معطيات دقيقة حول أنشطة الجمعيات، مدى انخراطها في مقاربة النوع، والعلاقة التي تربطها بالمؤسسات الجامعية. وقد أُبرز هدفان رئيسيان خلال هذا اللقاء: أولهما دعم تأطير الجمعيات والباحثين الشباب لحثّهم على تناول أشكال العنف

المختلفة، وثانيهما الابتعاد عن المقاربات التقليدية للتركيز على الأشكال الجديدة وغير المرئية للعنف، لا سيما تلك التي تستهدف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية، كالإقصاء من سوق العمل والعنف الرمزي والاقتصادي. وقد تخللت الجلسة مجموعة من الأسئلة التي ساهمت في توجيه الحوار وتيسير عملية الجرد الخاصة بجهة الكاف، وشملت التعريف بالجمعيات المشاركة وأنشطتها. كما طُرحت مسألة الدراسات أو المخرجات ذات العلاقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد تبيّن غياب الإنتاج الأكاديمي بالجهة، مقابل وجود مبادرات ثقافية كالمسرحية التوعوية «البرزخ» التي أعدّتها جمعية جسور المواطنة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى نفذتها جمعيات كالاتحاد الوطني للمرأة التونسية فرع الكاف، جمعية القابلات، جمعية «هنّ»، وجمعية تويزة. واختُتم اللقاء بتسليط الضوء على العلاقة بين المجتمع المدني والفضاء الجامعي، حيث أُجمع الحضور على وجود انفتاح متبادل بين الطرفين، وإنْ كان محدودًا في بعض جوانبه.

إلى جانب ذلك، أجري لقاء مع مدير المعهد العالي للدراسات التطبيقية بالكاف، والمديرة السابقة للمعهد التي تدرّس حاليا في إطار الإجازة والماجستير بالمؤسّسة، وموظفي المكتبة، بهدف جمع معلومات حول الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما شملت الزيارة مقابلة مع إدارة المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية (المدير ومدير الدراسات)، حيث تم الحصول على وعود بتزويد قائمة بالأبحاث العلمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى زيارة المدرسة العليا للفلاحة بالكاف والتي أكدت عدم وجود دراسات دكتوراه أو رسائل ماجستير في هذا المجال. أظهرت الاتصالات محدودية الدراسات الأكاديمية في هذا المجال، حيث لم تُسجل رسائل ماجستير أو دكتوراه تتعلق بالموضوع، كما واجه الفريق صعوبات في الحصول على تعاون كامل من بعض المؤسسات.

في الزيارة الثانية (مارس 2025)، تم التركيز على المعهد العالي للموسيقى والمسرح، ومكتبة المعهد العالي للدراسات التطبيقية في العلوم الإنسانية، إضافة إلى زيارة المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية لتعميق البحث وجمع المزيد من البيانات. وإلى جانب الزيارات الميدانية، أُجريت مقابلات هاتفية مع ممثلين عن جمعيات محلية مختارة لتعزيز شمولية الحصر وضمان جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الضرورية.

شمل الحصر أيضًا إجراء حصر للجمعيات النشيطة وغير النشيطة بولاية الكاف، حيث تم التثبت من صحة بياناتها المسجلة على موقع جمعيتي عبر مراجعة المواقع الإلكترونية والاتصالات الهاتفية. مكّن هذا الإجراء من تصنيف الجمعيات وفق نشاطها وعلاقتها بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتحديد الجمعيات الفاعلة التي يمكن التعاون معها في إطار المشروع. هذا الإجراء مكّن من تحديد الجمعيات التي توقفت عن نشاطها نهائيًا، والتي لم يُتَسن التواصل معها بأي وسيلة، فضلاً عن تصنيف الجمعيات النشيطة إلى مجموعتين: تلك التي لا تعمل في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتلك التي تهتم بهذا الموضوع أو قامت بأبحاث وأعمال ذات صلة. تم إجراء مقابلات هاتفية مع رؤساء جمعيات في ولاية الكاف، ممن أبدوا اهتمامًا واستعدادًا للتعاون، مثل جمعية رؤية360 مع مؤسسها السيد فؤاد السعداوي، وجمعية إنصاف مع السيد عبد الوهاب النصري، وجمعية المرأة والمواطنة مع السيدة كريمة البريني، حيث تم إعداد جذاذات خاصة بكل جمعية بناءً على نموذج مقترح.

هذه المنهجية متعددة المصادر، التي جمعت بين معطيات ميدانية نوعية، ومراجعة وثائقية، مكنت من تكوين صورة عن واقع الجمعيات المعنية بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي والمؤسسات الأكاديمية في جهة الكاف، مع تحديد نقاط القوة والفجوات القائمة، وهو ما يثري التوصيات المستقبلية ويوفر دعماً علمياً وعملياً لمجالات الوقاية والتدخل.

تقديم الجمعيات على ضوء الحصر

في إطار الجرد الميداني المنجز ضمن هذا الحصر حول العنف المبني على النوع الاجتماعي بولاية الكاف، تم التوصل إلى حصر إحدى وعشرين (21) جمعية تنشط بالجهة، من بينها إحدى عشرة (11) جمعية تُعتبر نشطة حاليًا، في حين تم تسجيل توقف تسع (9) جمعيات عن النشاط أو انعدام فاعليتها. وقد تمّ الاعتماد في هذه المرحلة على المعطيات المتوفرة عبر المنصة الرقمية «جمعيتي»، التي تمثل مصدرًا هاما للمعلومات حول الجمعيات والمنظمات الناشطة في تونس واستنادا إلى الاتصالات الهاتفية التي تمّ القيام بها في إطار الحصر .

وقد أتاح هذا العمل التحليلي تكوين تصور أولي حول المشهد الجمعياتي المحلي وتحديد الجمعيات التي قد تُعدّ فاعلة في العمل على قضايا النوع الاجتماعي عامة والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص، انطلاقًا من مجالات اهتمامها المعلنة وطبيعة أنشطتها السابقة. من بين أبرز هذه الجمعيات جمعية «رؤية 360»، التي تأسست سنة 2018 وتركّز على القضايا الإنسانية والنسوية، وقد ورد ضمن انجازاتها تنفيذ أعمال فنية مسرحية حول العنف المسلط على النساء، بالتعاون مع فاعلين ثقافيين محليين. كما نذكر جمعية «جسور المواطنة»، الناشطة منذ سنة 2014، والتي تتناول قضايا النوع الاجتماعي من خلال الإنتاج المسرحي والتوثيق الإعلامي، إلى جانب انفتاحها على الشراكات الجامعية. أما جمعية «المرأة والمواطنة»، فهي جمعية نسوية تأسست سنة 2011 وتُعنى بمرافقة النساء ضحايا العنف، حيث سبق أن أنجزت دراسة حول الوضعية الاقتصادية للنساء في الأرياف سنة 2012 وهي تقوم بإنجاز تقارير سنوية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى هذه الجمعيات الثلاث، مكّن الحصر من تحديد جمعيات أخرى تنشط في مجالات ذات صلة، مثل جمعية «إنصاف لتنمية المستدامة» التي تتميز بإمكانات تنظيمية مهمة، وإن لم يكن نشاطها موجهًا بالأساس نحو قضايا النوع الاجتماعي. وتبرز كذلك جمعية «تويزة نحو الريادة» المعروفة بديناميكيتها الثقافية والاجتماعية، إلى جانب «جمعية سيراس للتنمية بالسرس» و»جمعية سيرتا للثقافة والشباب»، اللتين تهتمان بالشأن التنموي والاجتماعي. كما تم التعرف على جمعيات أخرى مثل «حرايرالكاف»، «سكوت تونزيان (الكشافة التونسية)»، «آفاق الكاف»، و»الجمعية التونسية للإنماء التربوي بالكاف»، التي تنشط في مجالات شبابية وتربوية، وقد بيّنت معطياتها المنشورة اهتمامًا عامًّا بالقضايا الاجتماعية، بما فيها قضايا الفئات الهشة. أما المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فتُعد من أبرز الفاعلين في الدفاع عن الفئات الهشة بجهة الكاف، وتمثل مقاربة النوع داخلها محورًا تقاطعيا ذا أهمية خاصة، لاسيما فيما يتعلق بالعنف المسلط على النساء ذوات الإعاقة.

ويُبرز هذا التنوع في الجمعيات النشيطة بالجهة وجود نسيج مدني متعدد الاهتمامات والمجالات، يمكن أن يشكّل قاعدة ملائمة للتفكير في مقاربات تشاركية ومجتمعية أوسع لمعالجة ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ضمن رؤية تتكامل فيها الخبرات والتجارب المحلية.

مصادر البيانات

استنادًا إلى المعلومات المتوفرة، يعتمد هذا التقرير بشكل رئيسي على مجموعة من المصادر الميدانية والوثائقية التي تم جمعها خلال العمل الميداني في ولاية الكاف. تمثل هذه المصادر الأساس الذي استندنا إليه لتقديم صورة حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في الجهة.

أولاً، تم إجراء مقابلات مع عدد من الفاعلين المحليين المنتمين إلى الجمعيات المحلية والمؤسسات الأكاديمية. كما تم تنظيم مجموعة تركيز (FG) بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني، حيث تم مناقشة التحديات والفرص المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي في الجهة.

ثانيًا، تم تنفيذ زيارتين ميدانيتين إلى المؤسسات الأكاديمية في الجهة، حيث تم التفاعل مع المسؤولين. خلال هذه الزيارات، تم جمع معلومات حول الأنشطة الأكاديمية والبحثية المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاطلاع على مجموعة من الوثائق والمراجع التي توفر بيانات وإحصائيات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس. من بين هذه المراجع:

- Projet de Coopération ONFP/AECID «Promotion de l'Equité de Genre et Prévention de la Violence à l'Egard des Femmes», Rapport enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes en Tunisie ONFP –AECID juillet 2011, https://www.cawtarclearinghouse.org/storage/AttachementGender/enquet-natio-violence-tun.pdf

- INS, L'enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes 2022 en Tunisie, https://www.ins.tn/sites/default/files-ftp3/files/publication/pdf/Enquête%20nationale%20de%20la%20violence%20à%20l'égard%20des%20femmes%202022.pdf

- Naima Fekih Policy Paper du FTDES, L'expérience tunisienne dans la lutte contre la violence basée sur le Genre durant la période post-révolution: « procédures juridiques et initiatives de la société civile », Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux Centre d'Ecoute et d'orientation pour les Femmes Victimes de Violence Economiques et Sociaux, https://ftdes.net/rapports/violencebasegenre.pdf, mars 2020.

- **Centre Manara – Association Femme et Citoyenneté (AFC)**
  Programme de promotion des droits des femmes dans le gouvernorat du Kef, https://jamaity.org/project/programme-de-promotion-des-droits-des-femmes-dans-le-gouvernorat-du-kef

- **Article sur la prise en charge des victimes de violence au Kef et à Tunis**
  Tuniscope, avril 2024, https://www.tuniscope.com/article/390722/actualites/societe/kef-grand-tunis-32-femmes-victimes-de-violence-prises-en-charge-565110

- **Instance Régionale de Coordination (IRC) du Kef – Projet pilote**
  Jamaity – Coordination institutionnelle contre les VBG, https://jamaity.org/project/programme-de-promotion-des-droits-des-femmes-dans-le-gouvernorat-du-kef

- **ONU Femmes – Plan de réponse aux crises sanitaires au Kef**
  Renforcement de la résilience des femmes et des filles face aux crises, https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/07/plan-de-reponse-aux-crises-sanitaires-au-kef

- **Campagne de sensibilisation contre les VBG au Kef**
  Webdo Tunisie – Actualité nationale, https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/le-kef-campagne-de-sensibilisation-contre-les-violences-faites-aux-femmes/166943

- **Statistiques nationales sur les signalements de VBG**
  Kapitalis – 3 793 cas signalés entre novembre 2021 et janvier 2022, https://kapitalis.com/tunisie/2023/02/10/violences-faites-aux-femmes-tunisie-3793-cas-signales-au-1899-du-25-novembre-a-fin-janvier-2022

- التقرير الوطني حول النوع الاجتماعي في تونس 2015، الذي أعده المعهد الوطني للإحصاء..https://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport%20national%20genre%20Site%20_0.pdf

تم استخدام هذه المصادر لتوفير معطيات حول السياق الوطني لفهم الوضع في ولاية الكاف. تمثل هذه المصادر مجتمعة الأساس الذي استندنا إليه في إعداد هذا التقرير، مما يضمن تغطيته لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في الجهة.

المبادرات الحالية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي

معايير اختيار المشاريع/المبادرات

لاحظنا خلال الحصر غياب المبادرات الفعلية والمشاريع المنفذة في الوسط الأكاديمي المتعلقة بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، مما دفع إلى تركيز الاهتمام بشكل أكبر على الفاعلين في القطاع الجمعياتي. فالمجتمع المدني في جهة الكاف يلعب دورًا أساسيًا في التصدي لهذه الظاهرة من خلال عدد من الجمعيات الفاعلة التي تنشط في مجالات التوعية والدعم والحماية.

تم اختيار المشاريع والمبادرات المدرجة في الحصر بناءً على معايير تركز على ارتباطها المباشر بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثيرها في المجتمع المحلي. كما تم التركيز على الجمعيات التي تمتلك خبرة عملية وقدرة على تقديم خدمات الدعم النفسي والقانوني، وتنفيذ حملات توعوية فعالة تستهدف تعزيز الوعي ورفع مستوى الحماية. بالإضافة إلى ذلك، كان من الضروري أن تتمتع هذه الجمعيات بشبكة تعاون مع الجهات الرسمية والمجتمع المحلي لضمان فاعلية التدخلات واستدامتها. وقد ساعد توفر البيانات والتقارير المرتبطة بهذه المبادرات على تقديم صورة عن جهود مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في جهة الكاف.

وصف المبادرات الحالية:

في سياق التصدي لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في ولاية الكاف، برزت خلال السنوات الأخيرة جملة من المبادرات المحلية التي اتّسمت بتنوعها من حيث الفاعلين والمقاربات والأهداف. ورغم محدودية الإمكانيات، فإن هذه المبادرات عكست ديناميكية حقيقية للمجتمع المدني المحلي ومقاربته التشاركية في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات، سواء من خلال مراكز الإصغاء والتوجيه، أو عبر الحملات التحسيسية، أو من خلال الدعم النفسي والقانوني الموجّه للضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما ساهمت هذه المشاريع في تعزيز التنسيق بين الجمعيات والسلطات الجهوية والقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والأمن، ما أفرز تجارب رائدة ذات بعد تكاملي وتشاركي. ويجدر التذكير بأن هذه المبادرات تتفاوت من حيث المدى الزمني، والفئات المستهدفة، وأشكال التدخل، لكنها تشترك جميعًا في السعي إلى مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع التركيز على الاحتياجات الواقعية للنساء والفتيات في الجهة. ومن أبرز هذه المبادرات:

1. مركز منارة – جمعية المرأة والمواطنة (AFC): تأسس في 2 فيفري 2014 كمركز للاستماع والتوجيه ودعم النساء والفتيات ضحايا العنف في الكاف، وهو أول مركز في الشمال الغربي التونسي يوفر خدمات نفسية وقانونية واجتماعية، ويعمل وفق مقاربة حقوق الإنسان. يضم المركز فريقًا متخصصًا من المحاميات، الأخصائيات الاجتماعيات، الطبيبات، والمتطوعات، ويقدم خدماته مجانًا وبسرية تامة. كما أطلق المركز في 13 أوت 2021، خطًا هاتفيًا مجانيًا على الرقم 80 101 400، لتسهيل الوصول إلى خدماته. يتيح هذا الخط للنساء والفتيات الإبلاغ عن حالات العنف، التعرف على حقوقهن، والحصول على معلومات حول أنواع العنف، النصوص القانونية، والإجراءات المتبعة، بالإضافة إلى تقديم الدعم القانوني والنفسي[1].

(1) https://www.tuniscope.com/article/310580/tech/high-tech/violences-faites-aux-femmes-493307?



https://www.facebook.com/2011afc/?locale=ar_AR



/https://www.instagram.com/p/C6oaWBCovHZ

كما أطلقت جمعية المرأة والمواطنة المبادرة الإقليمية للتنسيق (IRC) بالكاف : وهوهيكل تنظيمي تم إحداثه سنة 2019 لتنسيق جهود مختلف الفاعلين المحليين من جمعيات، مؤسسات حكومية ومدنية، بهدف خلق شبكة عمل مشتركة لتحسين الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز قدرات النسيج المدني المحلي في مجال الدفاع عن الحقوق النسوية.

ويُعد هذا المشروع امتدادًا لمسار طويل من العمل الميداني انطلق منذ سنة 2013، حيث أنجزت الجمعية سبعة مشاريع متتالية بالتعاون مع شركاء تقنيين وماليين، على غرار منظمة « DAN-، CIDEAL، Kvinna Till Kvinna »، POMED، Terre des hommes، NER، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما مكّنها من تكوين تجربة كبيرة في التكفّل بالناجيات من العنف وتطوير شبكة علاقات فاعلة مع مختلف المتدخلين العموميين، إلى جانب تنظيم حملات توعوية لفائدة النساء والشباب والرجال حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقد ساهم هذا المسار في إحداث مركز «منارة» سنة 2014، كأول فضاء متخصص في المنطقة يُعنى باستقبال وتوجيه ومرافقة النساء ضحايا العنف، حيث يتوفّر على فريق مؤهل ودليل إجراءات مُعتمد. كما أفضت هذه الجهود إلى إرساء لجنة تنسيق جهوية منذ سنة 2017، تضم ممثلين عن الجمعية وشركاء من قطاعات الشؤون الاجتماعية، الأمن، شؤون المرأة، حماية الطفولة والصحة. وقد تطوّرت هذه اللجنة لتُصبح نواة الهيئة الجهوية للتكفّل بالنساء ضحايا العنف بولاية الكاف، التي أُحدثت رسميًا في جويلية 2019، وشهدت توسّعًا تدريجيًا لتشمل اليوم 28 عضوًا من ضمنهم 15 عضوًا قارًا، من بينهم ممثلون عن قطاع العدالة، وتُعتبر الهيئة الجهوية بالكاف الأولى من نوعها على المستوى الوطني.

تواصل الجمعية دعم هذه الهيئة فنيًا، وساهمت في تطوير أدوات الحوكمة الداخلية الخاصة بها، مثل الميثاق الأخلاقي، والنظام الداخلي، وبطاقات توصيف المهام، وشبكة مؤشرات لمتابعة حالات العنف، وهي أدوات في طور التجريب حاليًا. وقد أصبحت الهيئة محلّ اعتراف رسمي من وزارة الأسرة والمرأة، التي قررت تعميم هذه التجربة على ولايات أخرى مثل سوسة، تطاوين وسيدي بوزيد.

على صعيد آخر، أطلقت الجمعية سنة 2020 بدعم من المنظمة الدنماركية « Kvinna Till Kvinna»[2] مبادرة لتشكيل نواة جهوية للحراك النسوي تتكون من 18 ناشطة مستقلّة أو منضوية تحت جمعيات مدنية، بهدف خلق تكتل نسوي قادر على الترافع والتأثير. وقد تم خلال المشروع السابق إعداد خطة عمل وأنشطة تحسيسية وتكوينية نُفذت سنة 2021.

2. التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد المرأة بالكاف: وهي تدخل في إطار الآلية التي أحدثتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في 24 ولاية بمقتضى الفصل 8 من الاتفاقية الإطارية المشتركة للتعهد بالنساء ضحايا العنف في إطار تفعيل مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017. وقد «تمّ تحديد تركيبة هذه التنسيقيات بمقرر من وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في 24 فيفري 2020، ثمّ في 25 جانفي 2023، وفقا لأحكام الاتفاقية الإطارية المشتركة للتعهد بالنساء ضحايا العنف التي وقع امضاؤها في 15 جانفي 2018»[3]. تتكوّن التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد المرأة من تركيبة متعددة الأطراف، تهدف إلى ضمان تنسيق فعّال بين مختلف المتدخلين في هذا المجال الحيوي. يرأس التنسيقية المندوب/ة الجهوي/ة لشؤون المرأة والأسرة بصفته/ها منسّقًا رسميًا لأعمالها، ويشارك في عضويتها ممثل/ة عن الولاية يضمن التناغم بين التوجهات الجهوية والسياسات الوطنية. وتشمل التنسيقية كذلك ممثلين عن خمس وزارات أساسية تُعدّ من وزارات الصف الأول، وهي: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، وزارة الصحة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، بما يكرّس مقاربة تشاركية وتكاملية في معالجة العنف ضد النساء. كما تضم التنسيقية مندوب/ة حماية الطفولة بالنظر إلى ترابط قضايا العنف بين المرأة والطفل، بالإضافة إلى ممثل/ة عن إحدى الجمعيات الناشطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة أو الدفاع عن حقوقها، مما يعكس دور المجتمع المدني في هذا الإطار. وأخيرًا، تضم التنسيقية ممثلًا عن مركز التعهد بالنساء ضحايا العنف المحدث بالجهة، باعتباره فاعلًا محوريًا في مسار الإحاطة والتكفّل بالناجيات. تسعى هذه التركيبة إلى توحيد الجهود وتعزيز التنسيق بين المتدخلين لضمان نجاعة التدخلات ومأسسة آليات الحماية والتعهد.

(2) https://jamaity.org/project/programme-de-promotion-des-droits-des-femmes-dans-le-gouvernorat-du-kef/

(3) https://www.observatoire-violence-femmes.tn/ar/les-coordinations-regionales-pour-la-lutte-contre-la-violence-a-legard-des-femmes-ar/#:~:text=تعد%20تركيبة%20التنسيقية%20الجهوية%20متنوّعة,وزارة%20الداخلية،%20وزارة%20الشؤون%20الاجتماعية

وتتمثل المهام الرئيسية لهذه التنسيقيات في متابعة تنفيذ الاتفاقية الإطارية المشتركة والبروتوكولات القطاعية المبرمة بين الوزارات المعنية، بما يضمن احترام التزامات كل قطاع وتفعيل دوره على المستوى الجهوي. كما تُعنى هذه التنسيقيات بـإعداد برنامج جهوي مشترك يُترجم مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، من خلال تحديد الأولويات وتنسيق التدخلات. وتضطلع أيضًا بمهمة تنسيق العمل بين مختلف الفاعلين الجهويين من هياكل عمومية ومجتمع مدني، ومتابعة وتقييم آليات العمل المتبعة، بما يُسهم في تحسين جودة الخدمات وتجاوز النقائص. وإلى جانب ذلك، تتولى التنسيقيات تجميع البيانات الإحصائية الجهوية المتعلقة بحالات العنف المسلط على النساء، بما يُمكّن من بناء قاعدة معطيات دقيقة تُستخدم في توجيه السياسات والبرامج، ورصد تطور الظاهرة على المستوى المحلي. وقد تم وضع هذه التنسيقيات ال 24 تحت إشراف المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة منذ 3 نوفمبر 2022.

أكّدت الدكتورة آمال بلحاج موسى، لدى اجتماعها بأعضاء الهيئة التنسيقيّة الجهويّة لمناهضة العنف ضد المرأة بالكاف مساء اليوم الخميس 09 فيفري 2023 بمقر الوزارة، أنّ الهيئات التنسيقية لمناهضة العنف ضدّ المرأة من الآليّات المهمّة للدولة في الفاعليّة وحماية النساء ضحايا العنف.

وأضافت أن الهيئة التنسيقيّة الجهويّة بالكاف تعدّ نموذجيّة في طريقة ونتائج عملها باعتبارها الهيئة الوحيدة التي تمكّنت من إصدار تقارير سنويّة حول مقاومة العنف ضد المرأة مرتين على التوالي ومثّلت نموذجا يحتذى به لحسن تنسيقها على المستوى الجهوي، داعية بقيّة الهيئات التنسيقيّة الجهويّة إلى النسج على منوال الهيئة التنسيقيّة بالكاف والتعجيل بإعداد تقاريرهم السنويّة.

www.femmes.gov.tn/ar/2023/02/10/وزيرة-المرأة-لدى-لقائها-بأعضاء-الهيئة/



https://www.facebook.com/CRAFFKEF?locale=ar_AR

3. مركز الأمان – جمعية جسور المواطنة : تم افتتاحه في ماي 2023 كمركز إيواء وحماية مؤقت للنساء ضحايا العنف وأطفالهن، يقدم خدمات متعددة تشمل الإيواء والدعم النفسي والقانوني والاجتماعي، في إطار شراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. ويأتي ضمن برنامج وطني لإنشاء 24 مركزًا مشابهًا في مختلف أنحاء تونس. يقدم المركز خدمات الإيواء، الدعم النفسي، الطبي، القانوني والاجتماعي، بالإضافة إلى برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.



دشنت وزيرة المرأة والأسرة و الطفولة و كبار السن امال بلحاج موسى اليوم خلال زيارتها إلى ولاية الكاف مركز الأمان لإيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهنّ والذي تبلغ طاقة استيعابه 16 سريرا.

https://attayma.com/archives/19029

أهمية هذه المبادرات

تُعدّ ولاية الكاف من أبرز الجهات التونسية التي تشهد مبادرات محلية فعّالة في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تتضافر جهود المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لتوفير بيئة آمنة وداعمة للنساء ضحايا العنف.

تُبرز هذه المبادرات أهمية النهج المحلي والتشاركي في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تجمع بين تقديم الخدمات المباشرة للنساء الضحايا وبين العمل على تغيير العقليات والمساهمة في بناء مجتمع أكثر وعيًا ومساواة. كما تُظهر هذه التجارب قدرة المجتمع المدني على التعاون مع المؤسسات الحكومية والشركاء الدوليين لتحقيق نتائج ملموسة في مجال حقوق الإنسان.

تشكل هذه المبادرات نموذجًا يحتذى به في تعزيز حقوق النساء وحمايتهن من العنف، وتؤكد على ضرورة تكثيف الجهود وتوسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل جميع المناطق، خاصة الريفية والنائية، لضمان وصول الدعم إلى أكبر عدد ممكن من النساء المحتاجات.

تلعب الجمعيات المحلية دورًا محوريًا في تعزيز ثقافة المساواة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. من بين هذه الجمعيات، جمعية المرأة والمواطنة (AFC) التي تُعتبر رائدة في مجال الدفاع عن حقوق النساء في الكاف،

وجمعية «جسور المواطنة» التي تُساهم في نشر الوعي وتقديم الدعم للنساء في مختلف أنحاء الولاية. تُنفّذ هذه الجمعيات حملات توعية، ورش عمل، وبرامج تدريبية تهدف إلى تمكين النساء وتعزيز قدراتهن في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

على الرغم من الجهود المبذولة، تُواجه هذه المبادرات تحديات متعددة، منها نقص الموارد المالية، الحاجة إلى تدريب مستمر للكوادر العاملة، وضمان التنسيق الفعّال بين مختلف الأطراف المعنية. لذلك، يُعتبر تعزيز الشراكات بين الجمعيات، المؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية أمرًا ضروريًا لضمان استدامة هذه المبادرات وتوسيع نطاق تأثيرها.

الشراكة والتعاون على المستوى المحلّي:

انطلاقا من مختلف المبادرات الرامية إلى الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي بولاية الكاف نلمس مجهودا على مستوى التعاون بين مختلف الفاعلين المحليين والدوليين في هذا المجال. رغم التحديات، إلا أن هناك جهودًا متضافرة بين المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، والسلطات المحلية لمكافحة هذه الظاهرة وتعزيز حقوق النساء والفتيات في الجهة.

1. الجمعيات

على الرغم من العدد المحدود للجمعيات بولاية الكاف مقارنة بجهات أخرى من البلاد، إلاّ أنّها تلعب دورًا محوريًا في تنفيذ البرامج والمشاريع الميدانية في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم الدعم للنساء ضحايا العنف وتعزيز الوعي المجتمعي بهذه الظاهرة. من أبرز الفاعلين في هذا المجال، نجد جمعية جسور المواطنة التي أنشأت مركز «الآمان» للإيواء وتقدّم خدمات متعددة تشمل الإيواء والدعم النفسي والقانوني، وجمعية المرأة والمواطنة التي أسّست مركز منارة سنة 2014 وتعمل على مرافقة النساء ضحايا العنف وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين، إلى جانب تنسيقها للجبهة النسوية بالكاف التي تجمع عدداً من الناشطات والجمعيات النسوية بهدف توحيد الجهود وتعزيز الضغط من أجل حماية حقوق النساء. كما تبرز جمعية «رؤية 360» بأنشطتها الثقافية والفنية التي تطرح قضايا العنف ضد النساء بشكل إبداعي وتوعوي. إنّ هذا التناغم بين مختلف المبادرات الجمعياتية يعكس ديناميكية مجتمعية، ويؤسّس لشراكة فعالة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما نلاحظ مشاركة منظمات محلية أخرى على غرار الكشافة والهلال الأحمر والإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية والمندزبية الجهوية للتربية والإدارة الجهوية للصحة...



رئيسة جمعية المرأة والمواطنة في الكاف: 85% من النساء في تونس تعرضن إلى العنف

تاريخ النشر : 2025/05/13 - 20:16

احتضنت مدينة الكاف اليوم 13 ماي 2025 الندوة الجهوية حول العنف المسلط على النساء نظمتها جمعية المرأة والمواطنة بالكاف لتقديم مشروع "حماية النساء ضحايا العنف ومنع قتل النساء في تونس" و"التقرير السنوي لسنة 2023 حول العنف المسلط على النساء بالكاف" بحضور منظمي الكشافة والهلال الأحمر والادارة الجهوية للشؤون الاجتماعية والادارة الجهوية الصحة وممثلين عن مندوبية التربية وعدد من الجمعيات

https://www.alchourouk.com/article/-رئيسة-جمعية-المرأة-والمواطنة-في-الكاف-85-من-النساء-في-تونس-تعرضن-إلى-العنف%E2%80%8E

2. المنظمات الدولية

تُعتبر المنظمات الدولية الداعمة لمشاريع وبرامج في ولاية الكاف ركيزة أساسية في تعزيز حقوق النساء ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. من بين هذه المنظمات تُساهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) في تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة وتحسين وصولهن إلى الخدمات الأساسية. على سبيل المثال، عملت الهيئة في إطار مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، بتمويل من الدنمارك، على تعزيز القيادة النسائية في الاستجابة للأزمات الصحية والاجتماعية في مختلف الولايات بما فيها ولاية الكاف.[4] تمثّل هذه المشاريع خطوة مهمة نحو تعزيز دور النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأزمات.

تُقدّم مؤسسة Kvinna till Kvinna الدعم للمنظمات المحلية في الكاف، لتعزيز تمكين النساء اقتصاديًا وتقديم الدعم في مجال المناصرة والبحث مثل جمعية المرأة والمواطنة. كما تُساهم منظمة DANNER في دعم حقوق النساء في تونس من خلال مشاريع تهدف إلى تعزيز الوعي وبناء القدرات في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. أمّا منظمة CIDEAL الإسبانية فهي تدعّم مشاريع تهدف إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات في تونس، مع التركيز على توفير خدمات الحماية والدعم للنساء الناجيات من العنف.

(4) https://arabstates.unwomen.org/en/countries/tunisia.



https://www.facebook.com/watch/?v=616787602192457

ومن خلال بحثنا عن المبادرات والمشاريع في الجهة، لاحظنا وجود منظّمات دولية أخرى داعمة للمجهودات المحلية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي مثل منظمة Terre des hommes التي تعمل على حماية حقوق الأطفال والنساء، من خلال مشاريع تهدف إلى توفير بيئة آمنة وداعمة للنساء الناجيات من العنف. وكذلك منظمة POMED التي تُقدّم الدعم للمنظمات المحلية في تونس لتعزيز المشاركة السياسية للنساء وتعزيز حقوقهن في المجتمع إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد حظيت جمعية المرأة والمواطنة مثلا بدعم هذه المنظمات في إطار مشاريعها.

تُظهر هذه المشاريع التزام المنظمات الدولية بدعم حقوق النساء في ولاية الكاف، من خلال تعزيز القدرات المحلية وتوفير الدعم اللازم للنساء الناجيات من العنف.

3. السلطات المحلية

تُعتبر السلطات المحلية في ولاية الكاف، ممثلة في ولاية الكاف والمعتمدية، شركاء أساسيين في تنفيذ البرامج والمشاريع والقيام بحملات تحسيسية للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تعمل هذه السلطات على تسهيل التنسيق بين مختلف الفاعلين، وتوفير الدعم اللوجستي للأنشطة المنفذة، على غرار اليوم الجهوي التحسيسي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي نظّم يوم السبت 30 نوفمبر 2024 تحت إشراف والي الكاف.





https://www.facebook.com/permalink.php/?story_fbid=1020171376818320&id=100064764004617

أهم المحاور المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي:

تشهد ولاية الكاف جهودًا متزايدة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال مبادرات منظمات المجتمع المدني، لكنها تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبيانات، التنسيق، وتطبيق القوانين. والجدير بالملاحظة أنّ جل البحوث المتوفّرة حول هذه المسألة بولاية الكاف تمّ إنجازها من قبل الجمعيات مع تسجيل غياب شبه كلّي للبحوث الأكاديمية والبرامج الجامعية على الرغم من وجود مؤسّسات جامعية من شأنها أنّ تساهم في تطوير البحوث والدراسات حول النوع الاجتماعي عامة والعنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة.

فيما يتعلّق بالدراسات المنجزة نلاحظ أنّ جمعية المرأة والمواطنة وجمعية جسور المواطنة هما اللتان تهتمان بالتفكير والبحث حول مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى المحلي وكذلك في إطار مقاربة تشاركية ومقارنة مع سياقات أخرى على المستوى الوطني والإقليمي. نذكر في هذا السياق، الدراسة التي أنجزتها جمعية المرأة والمواطنة بالكاف سنة 2024 تحت عنوان «حماية النساء ضحايا العنف بين النص والواقع»، التي بينت خلالها قصورا ومحدودية في مستوى إنفاذ مؤسسات الدولة لإجراء الحماية الموجهة للنساء ضحايا العنف الزوجي ونص عليها القانون عدد 58[5]. وانقسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء يهتم الجزء الأول بالحماية الأمنية للضحايا، والجزء الثاني يتعلق بالحماية القضائية للضحايا، والقسم الثالث يستعرض شهادتين لعائلتين تم فيهما قتل امرأتين نتيجة غياب الحماية. كما أنّها دراسة مقارنة بين جهتي الكاف وتونس.



https://kapitalis.com/anbaa-tounes/2024/09/25/-تونس-قانون-حماية-النساء-ضحايا-العنف/#:~:text=نظمت%20جمعية%20المرأة%20والمواطنة%20بالكاف,وتطبيقه%20من%20قبل%20الجهات%20الأمنية/بي

(5) https://www.assabahnews.tn/ar/مقالات-الصباح/-107141كشفتها-دراسة-لـ-جمعية-المرأة-والمواطنة-بالكاف-ثلث-النساء-المعنفات-فقط-يتمتعن-بحقهن-في-الحماية.

كما أنجزت الهيئة التنسيقية الجهوية لمكافحة العنف ضد المرأة بالكاف تقريرا حول جرائم العنف ضد المرأة سنة 2023[6] أبرزت من خلاله أنّه من جملة 407 محاضر بحث تتعلق بالعنف ضد النساء والأطفال، مثّل العنف ضد النساء منها 75%، أي 302 محضر، بنسبة انخفاض قدرها 30% مقارنة بسنة 2021. ووقعت 90% من حالات العنف في الفضاء الخاص، بينما لم تُسجّل أي حالة عنف ضد القُصّر داخل الفضاء الأسري. احتل العنف البدني المرتبة الأولى بنسبة 67%، يليه النفسي، فالجنسي، فالاقتصادي، دون تسجيل أي عنف سياسي. كما ارتفع عدد مطالب الحماية بنسبة 22%، 89% منها من ضحايا العنف الزوجي.

وأنجزت جمعية المرأة والمواطنة تقريرها السنوي حول جرائم قتل النساء في تونس لسنة 2024 بالشراكة مع جمعية أصوات نساء وبذلك يعتبر هذا الموضوع من القضايا الآنية التي اهتمت بها الجمعية مع شركائها في إطار مقاربة تقوم على المقارنة بين سياقات مختلفة.





https://www.facebook.com/aswat.nissa/?locale=ar_AR

رغم وجود تقارير هذا المجال، تفتقر ولاية الكاف إلى دراسات أكاديمية معمقة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويعود ذلك إلى ضعف الأبحاث، نقص التنسيق بين المجتمع المدني والجامعات، إضافة إلى غياب برامج تعليمية متخصصة تُعنى بهذه القضية الحساسة. إن التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يساهم بشكل كبير في إنتاج بحوث ميدانية دقيقة، تساعد في فهم أعمق لهذه الظاهرة وتطوير استراتيجيات فعالة للحد منها.

(6) https://www.mosaiquefm.net/ar/أخبار-تونس-جهات/1134395/الكاف-407-محضر-بحث-في-العنف-المسل-ط-على-المرأة-والطفل

في ضوء هذه المعطيات، تبرز ضرورة تطوير نظام إلكتروني موحد لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب تعزيز تطبيق القانون من خلال تدريب مستمر ومتخصص للسلطات الأمنية والقضائية. كما يُعدّ توسيع نطاق حملات التوعية لتشمل جميع فئات المجتمع، مع التركيز على المناطق الريفية في ولاية الكاف، أمرًا ضروريًا لمواجهة الجذور الثقافية والاجتماعية للعنف.

الممارسات الجيّدة :

تُعدّ الهيئة الإقليمية للتنسيق بولاية الكاف نموذجًا رائدًا في مجال التنسيق المحلي للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له[7]. أُسست هذه الهيئة سنة 2019 في الكاف في إطار شراكة فعّالة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية الجهوية، وذلك استجابة لحاجة متزايدة إلى تنظيم الجهود المحلية وتكاملها في التعاطي مع قضايا العنف ضد النساء والفتيات في الجهة.

تتشكل الهيئة من عدد من الأطراف الفاعلة، على رأسها: جمعية المرأة والمواطنة بالكاف، وممثلون عن المندوبية الجهوية للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، إضافة إلى هياكل تابعة للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري من ولايات الكاف، جندوبة وباجة. وقد جاءت هذه المبادرة في سياق دعم دولي من شركاء تقنيين على غرار صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، الذي يعمل على تعزيز التنسيق متعدد القطاعات في رعاية النساء ضحايا العنف.

تعمل الهيئة على تعزيز التكامل بين الهياكل المحلية من خلال وضع آليات واضحة للتدخل، وتطوير إجراءات موحّدة للإحالة والمتابعة، وتنظيم دورات تكوينية وبناء قدرات للفاعلين في الميدان. كما تنخرط الهيئة في تنفيذ حملات توعوية وتحسيسية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، مع التركيز على البعد الوقائي، وعدم الاقتصار على الاستجابة لحالات العنف فقط.

تتميّز التنسيقية بمهامها ذات الطابع الاجتماعي والطبي والنفسي والأمني للتدخلات التي تقوم بها.

إن ما يميز هذه المبادرة هو التمركز المحلي في ولاية الكاف، واعتمادها على مقاربة تشاركية مرنة، تستجيب للخصوصيات الجغرافية والثقافية والاجتماعية للجهة. وقد أصبحت الهيئة اليوم تجربة يحتذى بها في ولايات أخرى تسعى إلى تطوير تنسيق مماثل، وتؤكد هذه التجربة أن العمل الجهوي المنظم والمبني على الشراكة والتنسيق المتعدد الأطراف قادر على إحداث تغيير ملموس في حياة النساء والفتيات المعنّفات.

(7) https://jamaity.org/project/programme-de-promotion-des-droits-des-Femmes-dans-le-gouvernorat-du-kef



Depuis 2013, l'AFC a exécuté sept projets de lutte contre les VFF au Kef avec ses partenaires techniques et financiers (Kvinna Till Kvinna, CIDEAL, DANNER, Terre des hommes, POMED, UN Trust Fund…) et développé une expérience significative dans la prise en charge des survivantes de violences, la dynamisation du réseau de partenaires étatiques et la prévention à travers des campagnes de sensibilisation aux jeunes, aux femmes et aux hommes. Ces projets ont permis la création du centre d'écoute Manara en 2014, unique structure spécialisée dans la zone, disposant d'un personnel formé et d'un manuel de procédures, l'identification des acteurs étatiques importants de la région, leur implication et la mise en place d'un réseau de collaboration avec la création d'un comité de coordination (constitué de 10 membres représentant l'AFC, les affaires sociales, les forces de l'ordre, les affaires de la femme et la protection de l'enfance et santé) actif depuis 2017 et devenu force de veille et de proposition. Les membres de ce comité ont intégré l'Instance régionale du Kef officiellement créée en juillet 2019 qui s'est élargie à d'autres secteurs dont le plus important est celui de la Justice. Actuellement composée de 28 membres dont 15 membres permanents, l'IRC du Kef continue de bénéficier de l'appui technique de l'AFC qui en est membre.

Grâce à cet appui, l'IRC du Kef est la première instance à avoir développé ses outils de gouvernance et de suivi des VFF en concevant sa charte éthique, son règlement intérieur, les fiches de fonction pour ses membres permanents et une grille de collecte d'indicateurs sur les VFF. Ces outils sont en phase d'expérimentation. Forte de ces avancées, l'IRC du Kef est désormais reconnue par le Ministère de la femme comme une instance pilote dont l'expérience va être dupliquée à Sousse, Tataouine et Sidi Bouzid.

En matière de plaidoyer, l'AFC a initié en 2020 avec l'appui de KIK, la création d'un noyau de front féministe constitué de 18 femmes activistes indépendantes ou issues de la société civile, en vue de renforcer la synergie des forces féministes et leur capacité de pression. Dans le projet précédent soutenu par KIK, le front a entamé un pas important dans la cohésion de groupe, et a suivi un processus de formation quant aux droits de la femme. Il a pu mettre en place une feuille de route/un plan d'action comportant des activités de sensibilisation et de renforcement pour l'année 2021.

Toutefois, tous ces efforts dans la lutte pour éradiquer les VFF doivent être consolidés. L'évaluation de nos projets de lutte contre les VFF, le suivi effectué au centre Manara, et celui de l'IRC, montrent, qu'en l'absence de volonté politique réelle et de stratégies opérationnelles, situation aggravée par la

crise sanitaire de la COVID-19, il est essentiel de poursuivre les efforts pour faire appliquer le nouveau cadre juridique et institutionnel et garantir aux FVV leur droits et un accès à des services essentiels de qualité car jusqu'ici des problèmes persistent dont, pour ne citer que ceux-là :

– Les résistances des prestataires publics et leur manque de connaissances sur la loi, la VFF et la prise en charge des victimes. Ils justifient les violences, n'évaluent pas la sécurité des femmes et ne les informent pas systématiquement de leurs droits comme le stipule la loi ;

– Depuis près de 3 ans, il n'y a que 4 unités spécialisées des forces de sécurité pour les 12 délégations du gouvernorat du Kef. En sous-effectif, avec du personnel instable (départs et changements fréquents des agents) et sans moyens matériels, elles ne sont opérationnelles qu'une partie de la journée et pas les week-ends où le relais est pris par les postes de permanence dont le personnel n'est pas formé ;

– Les problèmes d'accès à la justice pour les FVV aggravé par la crise sanitaire (fermeture des tribunaux, lenteur dans le jugement sur les ordonnances de protection avec des problèmes de suivi d'application faute de moyens et de coordination efficace entre justice et police ;

– Absence de structures d'hébergement d'urgence pour les FVV

– Faiblesse de l'AFC en matière de plaidoyer.

الفجوات والفرص

مبادرات شراكة بين القطاع الاكاديمي والجمعيات

هناك بعض المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاع الأكاديمي والجمعيات في ولاية الكاف لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، تظل هذه المبادرات محدودة وغير منسقة بشكل كافٍ.

نتبيّن من خلال الحصر أن الجمعيات في ولاية الكاف، مثل جمعية المرأة والمواطنة، تبذل جهودًا كبيرة في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات من العنف، وتنظيم حملات توعية وإنجاز تقارير ودراسات، ومع ذلك، تفتقر هذه الجمعيات إلى الدعم الأكاديمي والبحثي اللازم لتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة العنف.

من جهة أخرى، بيّن الحصر أن المؤسسات الأكاديمية في ولاية الكاف، لا تتناول مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي لا على مستوى البحث ولا على مستوى التكوين.

لذلك، يُوصى بتعزيز التعاون بين الجمعيات والمجتمع الأكاديمي من خلال إنشاء منصات مشتركة لتبادل المعرفة والخبرات، وتنفيذ دراسات ميدانية مشتركة، وتطوير برامج تعليمية متخصصة في هذا المجال. من خلال هذه الشراكات، يمكن تحسين فعالية المبادرات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في ولاية الكاف.

فرص التعزيز:

تُعتبر ولاية الكاف من المناطق التي شهدت تطورًا ملحوظًا في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بفضل الجهود المشتركة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. من أبرز هذه المبادرات، مشروع «الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومرافقة النساء ضحايا العنف»، الذي أُطلق في عام 2013، والذي يهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي وتوفير خدمات الدعم للنساء المتضررات. تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين جمعية المرأة والمواطنة، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، ومؤسسة CIDEAL الإسبانية، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي[8].

على الرغم من هذه الجهود المبذولة، تشير دراسة ميدانية أجرتها جمعية المرأة والمواطنة إلى وجود تحديات في تطبيق القانون الأساسي رقم 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد النساء، خاصة في ما يتعلق بتفسيره وتطبيقه من قبل السلطات الأمنية والقضائية. وتُظهر الدراسة أن النساء ضحايا العنف لا زلن يواجهن صعوبات في الوصول إلى العدالة والحماية، مما يستدعي تعزيز التدريب المستمر للمهنيين المعنيين وتطوير آليات التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة [9].

لذلك، يُوصى بتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في ولاية الكاف، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، من خلال إنشاء آليات تنسيق محلية فعّالة، وتطوير برامج تدريبية مشتركة،

(8) https://jamaity.org/project/prevention-de-la-violence-fondee-sur-le-genre-et-accompagnement-des-femmes-victimes-dans-le-nord-ouest-tunisien/

(9) https://www.webmanagercenter.com/2024/09/23/530718/tunisie-une-etude-devoile-les-lacunes-dans-la-protection-des-femmes-victimes-de-violence/

وتعزيز حملات التوعية المجتمعية، بهدف تحسين استجابة المجتمع المحلي لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير بيئة آمنة وداعمة للنساء والفتيات.

وإجمالا، رغم التقدم الذي شهدته ولاية الكاف في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا تزال هناك فرص متعددة يمكن استثمارها لتعزيز نجاعة التدخلات وتحسين استجابة المنظومة المحلية لمختلف أشكال العنف. وقد أفرزت التجارب الميدانية السابقة، مثل مشروع مركز «منارة» ومبادرات التنسيق بين المجتمع المدني والهياكل العمومية، عددًا من الدروس المستفادة التي يمكن البناء عليها لتطوير تدخلات أكثر شمولية واستدامة.

أهم التوصيات المقترحة:

1. إرساء هيئة تنسيق جهوية دائمة وفاعلة : يجب العمل على مأسسة الهيئة الإقليمية للتنسيق لتكون منصة رسمية تحت إشراف جهوي واضح، تضم ممثلين عن القطاعات الصحية، الأمنية، القضائية، الاجتماعية، التربوية، ومنظمات المجتمع المدني، وتُعنى بمتابعة تنفيذ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 وتقييم مستوى التنسيق بين الهياكل.

2. توسيع نطاق الفاعلين المحليين في التنسيق: من المهم إدماج فاعلين جدد ضمن جهود الوقاية، مثل: البلديات، الجمعيات الثقافية والرياضية، الإعلام المحلي، والمؤسسات التربوية، بما يسمح بتوسيع قاعدة التوعية المجتمعية وتكثيف التأثير الإيجابي في المجال العام.

3. دعم الابتكار المحلي في الوقاية: تشجيع المبادرات الشبابية والنسائية لإنتاج محتوى رقمي تحسيسي حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، ودعم حملات المناصرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة الموجهة للفئات الريفية والفقيرة.

4. بناء قدرات متخصصة للممارسين الميدانيين: ضرورة توفير دورات تدريبية تخصصية مستمرة للعاملين في مراكز الصحة، الشرطة، القضاء، والخدمات الاجتماعية، مع التركيز على آليات استقبال الضحايا، سرية المعطيات، والتعاطي السليم مع النساء في وضعيات هشاشة.

5. ضمان توفر الموارد البشرية واللوجستية لمراكز الإنصات: دعم مراكز الإنصات مثل «منارة» بالكاف من خلال توفير تمويل قار، تأطير نفسي واجتماعي متخصص، وشبكة إحالة فعالة وسريعة تعمل على مدار الساعة.

6. تحسين آليات جمع البيانات والرصد: إنشاء نظام رقمي موحد على مستوى الجهة لتوثيق حالات العنف، وتحليل البيانات الديمغرافية والسياقية الخاصة بالضحايا، من أجل توجيه السياسات العامة وفقًا لاحتياجات المنطقة الحقيقية.

7. تعميم التربية على المساواة في المؤسسات التعليمية: إدراج مواضيع متعلقة بالمساواة بين الجنسين، احترام الآخر، والوقاية من العنف في البرامج التربوية، والعمل على تكوين المعلمين في هذا المجال بالتنسيق مع وزارة التربية.

8. تعزيز الحوكمة والرقابة: تطوير آليات رقابة وتقييم دورية لمدى تطبيق الإجراءات الوقائية والاستجابة المؤسساتية، بمشاركة المجتمع المدني، وإعداد تقارير سنوية جهوية شفافة تُعرض على الرأي العام.

هذه التوصيات تنطلق من واقع ولاية الكاف وتراكم التجربة المحلية، لكنها تُعد أيضًا قابلة للتكييف والتوسيع ضمن رؤية وطنية متكاملة لمجابهة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الخاتمة

تمثل ولاية الكاف نموذجًا هاما للتعاون بين مختلف الفاعلين المحليين والدوليين في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. يفسّر هذا النجاح بتكامل الأدوار، وتنسيق الجهود، وتبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، والسلطات المحلية، مما يُسهم في تقديم استجابة شاملة وفعّالة لهذه الظاهرة.

رغم تنامي الوعي بقضية العنف القائم على النوع الاجتماعي في الوسط الجمعياتي بولاية الكاف، إلا أن الساحة الأكاديمية ما تزال تعاني من نقص واضح في المبادرات والبحوث ذات الصلة. يتجلّى هذا النقص من خلال غياب الإنتاج العلمي حول الظاهرة، سواء من حيث الدراسات الميدانية أو مشاريع البحث أو حتى الندوات العلمية، ما يُصعّب عملية جمع المعطيات الموثوقة والبناء عليها. ويعود ذلك، على الأرجح، إلى أحد العوامل التالية أو تداخلها: ضعف الأرشفة وسوء تنظيم البيانات، مما يجعل الوصول إلى المعلومات المتوفرة – في حال وجودها – أمرًا معقدًا؛ بالإضافة إلى غياب الإرادة المؤسسية أو ضعف الاهتمام الأكاديمي بهذه القضايا، التي غالبًا ما تُهمَّش لصالح مواضيع أخرى أكثر «تقليدية» أو «نظرية».

ومن جهة أخرى، فإن العلاقة بين الفضاء الأكاديمي والمجتمع المدني في الجهة ما تزال محدودة ولم ترقَ إلى مستوى الشراكة الحقيقية والمستدامة. فرغم وجود بعض المحاولات العابرة للتعاون بين بعض الجمعيات والمؤسسات الجامعية، إلا أنها تظلّ فردية وغير مأسّسة، ما يحرم الطرفين من الاستفادة من تبادل الخبرات والمعرفة. في حين أن مقاربة فعالة لقضية العنف القائم على النوع الاجتماعي تتطلب تضافر الجهود بين الباحثين والممارسين الميدانيين من أجل مقاربة شاملة وعلمية تستجيب لخصوصيات السياق المحلي.

قائمة المراجع المعتمدة للتحليل

- Projet de Coopération ONFP/AECID «Promotion de l'Equité de Genre et Prévention de la Violence à l'Egard des Femmes», Rapport enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes en Tunisie ONFP –AECID juillet 2011, https://www.cawtarclearinghouse.org/storage/AttachementGender/enquet-natio-violence-tun.pdf

- INS, L'enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes 2022 en Tunisie, https://www.ins.tn/sites/default/files-ftp3/files/publication/pdf/Enquête%20nationale%20de%20la%20violence%20à%20l'égard%20des%20femmes%202022.pdf

- Naima Fekih Policy Paper du FTDES, L'expérience tunisienne dans la lutte contre la violence basée sur le Genre durant la période post-révolution: « procédures juridiques et initiatives de la société civile », Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux Centre d'Ecoute et d'orientation pour les Femmes Victimes de Violence Economiques et Sociaux, https://ftdes.net/rapports/violencebasegenre.pdf, mars 2020.

- **Centre Manara – Association Femme et Citoyenneté (AFC)**
  Programme de promotion des droits des femmes dans le gouvernorat du Kef,
  https://jamaity.org/project/programme-de-promotion-des-droits-des-femmes-dans-le-gouvernorat-du-kef

- **Article sur la prise en charge des victimes de violence au Kef et à Tunis**
  Tuniscope, avril 2024,
  https://www.tuniscope.com/article/390722/actualites/societe/kef-grand-tunis-32-femmes-victimes-de-violence-prises-en-charge-565110

- **Instance Régionale de Coordination (IRC) du Kef – Projet pilote**
  Jamaity – Coordination institutionnelle contre les VBG,
  https://jamaity.org/project/programme-de-promotion-des-droits-des-femmes-dans-le-gouvernorat-du-kef

- **ONU Femmes – Plan de réponse aux crises sanitaires au Kef**
  Renforcement de la résilience des femmes et des filles face aux crises,
  https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/07/plan-de-reponse-aux-crises-sanitaires-au-kef

- **Campagne de sensibilisation contre les VBG au Kef**
  Webdo Tunisie – Actualité nationale,
  https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/le-kef-campagne-de-sensibilisation-contre-les-violences-faites-aux-femmes/166943

- **Statistiques nationales sur les signalements de VBG**
  Kapitalis – 3 793 cas signalés entre novembre 2021 et janvier 2022,
  https://kapitalis.com/tunisie/2023/02/10/violences-faites-aux-femmes-tunisie-3793-cas-signales-au-1899-du-25-novembre-a-fin-janvier-2022

- التقرير الوطني حول النوع الاجتماعي في تونس 2015، الذي أعده المعهد الوطني للإحصاء.
https://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport%20national%20genre%20Site%20_0.pdf

